

## شرح تحفة أهل الطلب لابن السعدي [ 65 ] | القاعدة الثانية والثمانون، والقاعدة الثالثة والثمانون

عبدالمحسن الزامل

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين تكلمنا حفظكم الله عن الصور التي ذكرها المؤلف فلو تفضلتم بتكميله هذه الصور حفظكم الله. الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه - 00:00:00

باحسان الى يوم الدين. نعم سبق الاشارة الى الى شيء مما يتكلم مما ذكر مصنف رحمة الله في مسألة الفسخ وانه كما تقدم ان النماء فيها يختلف وانه في مثل هذه وان النماء فيها يكون لمن كان الملك في يده كما تقدم في الصور ومن الصور التي آآ 00:00:33

استعجلنا الكلام عليها ما يتعلق فسخ البائع لافلاس المشتري وان فيه روایتين هل هو اه هل هو مثلا للبائع او للمشتري والاظهر والله اعلم ان يقال في مسألة المفلس ان كان ان كان المشتري ان كان المشتري حينما اشتري كان قصده - 00:00:57

السداد ودفع المال ولم يقصد يعني ظلم البائع مثلا او الغدر به. ولم ولم يقصد المخادعة. ثم بعد ذلك حصل له ما حصل. فالاظهر والله اعلم ان ما لانه من ظمانة وان كان المفلس آآ خدع البائع بنفسه وغرر به واراد مثلا ان يشتري منه - 00:01:17

هاي الدواب او يشتري من هذه الشمرة هذا الشجر حتى اه يكتسب الشمرة مثلا وتكون وتكون له لانها حصلت مثلا دخلت ملكه وخدع بذلك فالاظهر ان الحيل تسد في مثل هذه الحال. وعلى هذا يكون للبائع لان الاصل - 00:01:40

ان الحيل باطلة في الشريعة وانها لا تجوز. والتغريب في العقود لا يجوز. اما اذا كان امر حصل بغير قصد منه وامر من اصابه وافلس في هذه الحالة يكون ان ماء له فيما يظهر وتقدم مسألة اللقطة لقطة وان المذهب وان عندهم ان اللقط في - 00:01:56

الحول الاول الانسان لو انسان آآ مثلا وجد لفطا هي في الحول الاول هو حول التعريف. الحول الاول هو حول التعريف تكون لصاحبها. وبعد ذلك تكون للملتقط على خلاف هل هو - 00:02:16

مستقر مثلا هل هو مثلا ملك مستقر؟ او انها او انه لو وجده يعطيه اياد على خلاف في هذه المسألة. لكن الشأن يتعلق بالنماء انه في الحول الاول هي امانة في الحقيقة. وهذا واضح - 00:02:29

بامانة فاذا حصل فيها نماء فانها بناء كما انها ترجع اه ترجع عينها الى صاحبها كذلك ايضا نماؤها. كذلك ايضا فيما الهبة التي اذا وهب ابنه ثم له ولها مثل رحمة الله في مسألة الاب لان غير الاب لا يجوز الرجوع - 00:02:46

لكن يجوز للاب للوالد وكذلك الوالدة على الصحيح ان ان يرجع فيما وهب فلو وهب مثلا شيئا سيارة منزلا اه كتابا فله الرجوع حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم لا يحل لرجل يعطيها عطية فيرجع فيها - 00:03:06

الوالد فيما يعطي لولده. لان للاب لوالد من النفوذ آآ والتحكم في مال ولده ماله ولها له حق التملك على وجه لا ظرف فيه ومن ذلك ايضا مسألة الرجوع في الهبة فهذا فيما اذا وهب شيئا - 00:03:22

هل له ان يرجع في عصرنا؟ فنقول في الحقيقة ان ما يكون للولد لكن لو اراد الاب ان يرجع في الجميع له ان يرجع في النما كما ان له ان يرجع - 00:03:40

في الاصل. نعم فصل واما الحقوق المتعلقة بالاعيان من غير عقد ولا فسخ فان كانت ملكا قهرا فحكمه حكم سائر التملكات وان لم يكن ملكا فان كانت حقا لازما لا يمكن ابطاله بوجهه - 00:03:50

بـ حق الاستيلاد سرى حكمه الى الاولاد دون الاكتساب لبقاء ملك مالكه عليه وان كان غير لازم بل يمكن ابطاله اما باختيار المالك او بـ ضـا المستـحة لم تـبع النـماء فـيه لم تـبع النـماء فـيه 09-04-00

نعم الاصل لم يتبع النماء فيه الاصل بحال ويخرج على ذلك مسائل. نعم هذا ما هذا الفصل يتعلق بالحقوق المتعلقة بالعيال من غير عقد وال فالفسخ الناء عن هذا عقد معنى فاسد فهو معنى اشارة - 00:04:29

تكون تدخل قهرا مثل المال الموروث هذا المال الموروث ما فيه خيار بل يدخل قهرا في ملك الوارث فهذا ان كان اه فان كانت حقا  
النهاية

فتقول مثلاً فيما يتعلق بالملك القهري مثلاً لو إذا ورث الوارث من مورثه مالاً فانه يدخل في ملكه قهراً لو كان هذا المال تعلق به دين

فهذه الحقوق هل تتعلق بعين المال؟ او تتعلق مثلاً بالمورث او تتعلق بذم الورثة على خلاف وهذا لو انه مثلاً كان عليه كان خلف مالاً

وعليه دين مئة وعليه دين مئة الف ريال حال وفاته كانت الارض تساوي مئة الف ريال لكنها ارتفعت وصارت قيمتها تسعة مئة الف

حق الغرماء بهذا المال وبنائه مثل ما لو كان مثلاً كان مثلاً بهيمة فنمـت وكان حق الورثة الغرماء مثلاً أكثر من المال حين موت

وقيمة بحال وفاة الميت. هذا فيه خلاف في هذه المسألة. فيه خلاف في هذه المسألة. وهذا كله ما عدا الاتفاق والاصطلاح بين الورثة

بـ حق الاستيلاد مثلا شـري حـكم إلـى وـاد دون اـكساب نـعلم مـثلا إنـ الـانـسـانـ مـثـلاـ إـذـا مـتـقدـمـ مـثـلاـ إـذـا كـانـ عـنـهـ عـمـيـ ثمـ قـالـ اـنتـ

**حره عن دبر مني يعني بعد وفاته - ٠٠:٥٠:٤٢**

ابطاله مثلاً عندهم لكن لو انه مثلًا - 00:06:59 - اولادها هندي اولادها بعدما دبرها مثلاً وجاءها منها ولد في هذه الحالة هذا حق ما عاد يمكن يقطع له ونفذ لانه اما الذي يمكن ابطاله

اوصى فيها مثلاً ثم رجع فيها فانه له ان يعود فيها كما تقدم لأن سبب النفوذ هو الموت ولم يحصل ايضاً مما يدل على هذا ان ان مثل ما تقدم فيما اذا - 00:07:16

الوصية مثلاً أن تكون إلا في الثالث - 00:07:31

اما الحق الذي يسري مثلاً مثل استيالاد الامة فانه ينفذ الحق لا من الثالث بل من رأس المال بخلاف الوصية بها فانه يكون

من الثلث وهذه لما وجاءه منها ولد نفذ هذا وحق لا يمكن ابطاله ولو انه جاوز الثلث بخلاف ما - 00:07:50

اذا كانت موصى بها فانها تكون من الثلث وهذه اذا كان غير ازم يمكن ابطاله اما باختيار المالك يعني او برضي المستحقة لم يتبع

**فيهن ما الاصل بحال وهذا لان الشيء الذي يكون باختيار المالك - 00:08:12**  
بان يكون مثلا مثل تكون اراد ان يدفع المال مثلا من عنده او ان او برضاء المستحق انه مثلا آآ رضي آآ بدون حقه مثلا في هذه الحال

يختلف الحكم وسيأتي - 00:08:30  
امثلة ابضا توضح اه ما تقدم في ذكر مصنف حمـه الله فـ، قوله من: مسائلـ، نـعـ. ثم قـاـ، المـؤـلفـ، حـمـهـ اللـهـ تـعـالـ، وـيـخـرـجـ عـلـ.

ذلك مسائل منها الامة الجانية - 00:08:46

فانه يتبعها في الضمان نعم - 00:09:02  
هذا ما يتبعه بالامانة اذا حنت الامانة فان الامانة تتبعها بدقة تامة وهذا ممكنا بالامانة انه ام انها حنت فان الامانة تتبعها بدقة تامة

باولادها. فلهذا لو كانت الجنائية مثلا اردا ان نبيعها في الجنائية وصارت جنائيتها اكثر من قيمتها - 00:09:17  
يباع اولاده نقول لا الجنائية متعلقة بها دون اولادها وولاء ايضا وكذلك لو انها كسبت هذه الامان الجنائية كسبت مثلا الف ريال وجنائيتها مثلا مثلا مئة الف ريال وهي قيمتها - 00:09:36

لا تساوم مثلا آآ قيمتها اقل مثلا من جنائيتها. قال مثلا نضيف اكسابها الى قيمتها حتى يمكن ان تستوفي قدر نقول لا لا تتعلق الجنائية باكسابها فاكسابها لسيدها واولى لسيدها لا يباعونه الجنائية بل الجنائية متعلقة برقبتها. كذلك ايضا - 00:09:51  
الامانات الامانات كما تقدمنه الاصل فيها عدم الظمان انا الاصل فيها لكن متى تضمن عند ماذا عند التعدي التعدي. فلو ان انسان مثلا عنده امانة بهيمة ماشية اه ثم تعدى فيها. كان عنده مثلا اه اه مثلا اه - 00:10:12

ماشية او بهيمة مثلا ثم تعدى برکوبها ركوبها في هذه الحالة يكون ضامنا يكون ضامنا اذا كان الاصل مضمون. ثم هذه الماشية نمت ولدت يقول كما ذكر مصنف رحمة الله فان الظمان يكون على نفس الامانة التي جرى عليها جرى عليها العقد عقد

الى اولاده. فلو انه فلو تلف اولادها اولادها فانه يضمن الان الظمان لكن لما انه تعدى فيها فانه يتبع آآ يتبع الضمان في اولادهم لانه - 00:10:57  
الامانة ونعم صحيح هو هو يضمن هذا الشيء لكن لما انه تعدى فيها فانه يتبع آآ يتبع الضمان في الظمان وهذا وجه دخولها في القاعدة من جهة ان انهم يضمنون كما تضمن الامانة - 00:11:24

يضمنها مطلقا حتى لو تلفت نعم نقول الان هذا في الحقيقة كأنك يعني يعني مسألة ما اذا تعدى في الامانة ثم بعد ذلك ندم هل يعود امينا او لا يعود امين - 00:11:40

ولو ان انسان مثلا عنده مثلا شيء مستأمن فيه ثم تعدى عليه يقول الان بمجرد التعدي يكون ضامن لكن هل يزول الظمان بمجرد الرجوع والندم نقول الواجب هو ارجاع هذا الشيء - 00:11:59

وهو مضمون حتى اه يرجع الى صاحبه. لكن لو كان في ارجاع الى صاحبه مثلا ظرر وندم ندم على ما مضى هل يعود يعود تعود امانته؟ هذا فيه خلاف واظن فيه قاعدة احتمال انها تأتي قاعدة لكن يمكن ان يقال انه عند وجود - 00:12:15  
الضرر او آآ وجود المصلحة في بقائها ربما يقول انها تعود وتكون غير مضمون وتكون امانة. وعلى هذا اذا عادت اذا اه عادت في الى الامانة وقلنا انها غير مضمونة مثلا برجوعه وندمه مثلا - 00:12:36

فانه ايضا كذلك آآ في اولادها من باب اولى لكن هذا في قاعدة ممكن يأتي لها احتمال يأتي لها قاعدة مستقلة ولها امثلة توضحها. نعم نعم. اضطراب كلام الاصحاب في الطلغ والحمل - 00:12:54

هل هما زيادة متصلة ام منفصلة نعم هذا ما من كلام مصنف رحمة الله في الطلغ والحمل هل هما زيادة متصلة ام منفصلة وهذا فيما اذا باع انسان مثلا - 00:13:11

فيه طلغ هل يتبع الطلغ النخل مثلا ونقول انه تبع للاصل او انه يكون للبيع يقول طلغ كلام الاصحاب ان قلنا زيادة متصلة فانها يعني يعني زيادة متصلة متصلة بها فلا حكم او منفصلة فلا حكم. المنفصلة المنفصلة - 00:13:28

في الحقيقة تكون للمشتري. والمتصلة تكون عندهم للبائع. كما تقدم عندهم في الزيادة المتصلة والنبي عليه الصلاة والسلام قال في الحديث من باع ثمرة لم تؤبر فثمرتها للبائع الا ان يشترط المبتعث الا ان المشترط المبتعث وعلى - 00:13:59  
اختلفوا في الطلغ هل هو اه بمجرد التشقق او لابد من التعبير؟ الانسان مثلا باعها النخل هذا وفيه طمع لكنه لم يعبر لكنه لم يعبر في هذه الحالة هل نقول ان يكون للبائع - 00:14:18

لانه في الحقيقة الان ظاهر حكم حكم منفصل او نقول مثلا انه الان غير مؤبر وادا كان ليس مؤبرا فانه يكون للمشتري. فثمرتها للبائع عند التعبير قال - 00:14:42

من اخذ بظاهر الحديث قال انه لابد من التأثير لابد من التعبير حتى تكون ملكا من ملك المشتري وان لم تعبر فهي للبيع الجمهور يقولون ان التعبير في الحقيقة ليس مقصود - 00:15:00

ولهذا قالوا المقصود هو التشقق. المقصود هو التشقق. ولهذا لو انه باع النخل مثلا وقد تشدق طلبه وظهر ظهر مثلا اه وتتبين تبيان  
طلبه في هذه الحالة ووضح قالوا انه بمجرد الظهور ولو لم تلتح - 00:15:16

الثمرة فان الصفع يكون للبائع لأن حكم حكم الثمرة حكم حكم المنفصل من خالف قال بظاهر الحديث قالوا ان الحديث واضح قال لم  
تؤبر النبي عليه تعلقها بالتعبير ولا شك ان هذا هو ظاهر الحديث - 00:15:35

ومن اخذ بظاهر الحديث فهو اسعد اه بالقول به واننا نقول انه ان كانت الثمرة اه ان كان الطبع قد تفتح وتشقق فانه لا  
يكون لا يكون للمشتري الا - 00:15:52

يعني يكون بمجرد بمجرد تشدقه للبائع حتى يؤبر فشمرتها للبائع وهذا اظهر لكن  
قوله تقدم قول الجمهور. تقدم تقدم الكلام في الحمل ايضا - 00:16:10

الحمل وسبق ان المراد بالحمل هنا ايضا ان الحمل هنا الذي وجد بعد آآ بعد ذلك فلو انه باعه مثلا الشاة حامل لعشاق حامل ثم كان  
بها عيب تقدم انها تتبع. لأنها في الحقيقة مباعة بخلاف ما اذا حملت عنده - 00:16:32

ومن ايضا ما يتعلق بهذا وهذه القاعدة ايضا سيأتي لها زيادة اياض وبيان في القاعدة التي بعدها لأن المصنف رحمة الله تكلم عن  
الزيادة المتصلة والمنفصلة في هذا لكن هنا اشار الى مسألة الطبع والخيار - 00:16:52

وفي احكامه. ومن ذلك ايضا ما يتعلق بالاتصال والانفصال. مثل الارض لو انسان باع ارض وفيها زرع ارضا وفيها زرع سبق لنا ان  
الزرع حكم ماذا؟ المنفصل فلو انه باعه يكون الزرع للبائع ولا للمشتري - 00:17:09

للبائع انه في الحقيقة حكم حكم المنفصل. ولهذا لو لم يشرب لو لم يشرب الا اذا دل عرف مثلا على انه يكون للمشتري مثلا او هنالك  
شرط لهذا لو انه مثلا باعه اياه - 00:17:29

معه ايات ثم بعد ذلك ادعى المشتري انه له وش نقول لكن لو ادعى الجهل والله ما رغبت في الارض الا علشانها الزرعة لان حول  
ما يستوي وانا طمعت فيه عشان الزرع وانا ما شردته ظننت انه لن ان البائع سوف تسمح به نفسه ما علمت ودعى الجهل -  
00:17:45

اهل العرف يقول والله ما ندري يقول ما ندري يقول مختلف مضطرب هذا يقول كيف الان انا الان رغبت فيها السوم الجيد على  
اساس رغبتي في مثل هذا. يحق له الخيار - 00:18:06

لو الخيار هو ما صار بينهم خيار حتى ما بينهم خياران لا خيار خيار مجلس فات بانقطاع نعم عطنا شي فسخ ولا عندنا مرة عطنا شي  
شي اثبت اثبت على شي واحد وما اعرف خيارات ولو صار فيه خيار - 00:18:24

صار في اختيار مثلا لا ولو صار في خيار واضح يعني والله الخيار مدة مثلا خمسة ايام لو قامت دخلت خمسة ايام القصد الخيار  
شرط مثلا هذا واضح ان نقول - 00:18:42

اه يعني لا مظاixin لزم البيع نعم هو من اخذ مثلا بالاصل مثل هذا قال ان البيع يمضي وقال مثلا ان هذا ابني انا بعنته والارض ثمرة  
فيها والثمرة النسبية لكن نقول يعني الحقيقة مثل ما اشار الاخوان ومثل ما تقدم قبل نقول مسألة آآ انه في الحقيقة ادعى الجهل -  
00:18:54

لكن نقول اذا منه ادعى الجهل ها وامكن ذلك وامكن ذلك مثلا كانت دعوة للجهل ممكنة يعني وانه آآ يعني دل دليل فالاظهر والله اعلم  
في هذه الحال انا نمكنه مثلا من الرجوع وفسخ المبيع لأنها دعوة تستند الى دليل - 00:19:21

فانا اقول في هذه الحالة لا بأس الغبن ممكنا يمكن يقال مثلا لو انه تبين مثلا الارض مثلا والله هذه قيمتها المعتادة لكن انه آآ  
رفع في قيمتها قيمة غير يعني غير قيمة المعتادة لاجل مثلا الزرع. هذا ممكنا هذا من قرينة مثلا في الباب. او قرينة في حالصورة  
هذا يجعلنا مثلا نرجح جانب - 00:19:39

مثلما جانب الجهل ونفس البيع ايضا هو يعني سبق معنا في ما تقدم اه لأن كان المصنف رحمة انتهى في هذه القاعدة وسبق في فيما  
تقدمنا الى مسألة الفسخ - 00:20:04

ولكن نسيت انه الى مسألة وانه في رفع العقد سبق في فيما تقدم الفصل السابق انه في مسألة الفسخ انه هل هو يرفع العبد من اصله او من حينه؟ ان يرفع العبد من اصله او من حينه - [00:20:22](#)

وعقولنا انه خلاف لكن اظهر والله اعلم قد يمكن والله اعلم ان يقال ان الاصل مظاء العقد على الصحة وعدم الفساد والسلامة ولهذا ما نقول والله ان الفسخ يرفع العقد من اصل لاننا اذا قلنا يرفع العقد من اصله كأننا ما مضى نقول باطل وهذا فيه نظر والاظهر انه يرفعه من حينه - [00:20:36](#)

لأننا وعلى هذا اذا قلنا يرفعه من اصله كأنه لم يكن عقد وتكون الزيادة آآ المنفصلة تكون للبائع لانها ما كأنها صار عقد وان قلنا من حينه ما مضى من العقد صحيح ويكون مثلا نفس السلعة - [00:20:56](#)

نفس السلعة هذه التي معنا من حق المشتري ونماوتها للمشتري ولهذا نقول ان ما يكون لمن للمشتري وهذا جار في الحقيقة على يعني تصحيح ان النماء يكون للمشتري وهذا هو القول الظاهر - [00:21:11](#)

آآ في مسألة انما مثل ما تقدم انه في مسألة الكسب هذا بغير خلاف. واذا كنا نقول ان النماء المتصل ايضا للمشتري فالنماء المنفصل من باب اولى وهذا يصح لنا انه يرفع العقد من حينه وانه قبل ذلك يكون صحيحا والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد - [00:21:30](#)

اذن نبدأ بالقاعدة الثالثة والثمانين. نعم قال المؤلف في القاعدة الثالثة والثمانين اذا انتقل الملك عن النخل بعقد او فسخ يتبع فيه الزيادة المنفصلة دون المنفصلة نعم هذه القاعدة وهي القاعدة الثالثة والثمانون - [00:21:51](#)

اذا انتقل الملك عن النخل بعقد او فسخ يتبع فيه زيادة متصلة دون المنفصلة سبق الاشارة الى مثل هذه القاعدة اه في كلام مصنف فيما تقدم. وهي في الحقيقة فيها امثلة قد لا يمكن اه يعني الاتيان عليها لكن اشير الى - [00:22:16](#)

الى ما اشى المصنف رحمة الله من حيث الجملة. وهو انه اذا انتقل الملك عن النخل بعقد مثل ما تقدم فيما اذا باعه النخل وفيه ثمرة فان الاصل ان الثمرة تكون لمن - [00:22:36](#)

تكون للبائع تكون الثمرة للبائع لان لانه في هذه الحالة مثل حكمه حكم آآ عليكم السلام ورحمة الله انها ثمرة منفصلة كذلك ايضا ما يتعلق بالطليع انه يكون بعد التأثير يكون للبائع - [00:22:52](#)

كذلك وهذا هذا هو الاصل لكن عند الفسخ يختلف الحكم في الثمرة كما يختلف الحكم في انما كما تقدم فيه الاشارة اليه وسيأتي ان شاء الله زيادة له - [00:23:09](#)

اه في امثلة توضح هذه القاعدة والله اعلم نبينا محمد عليكم فضيلة الشيخ احتي المستمعين الكرام كنا واياكم فيما مضى من الوقت مع شرح كتاب تحفة اهل الطلب في تجريد اصول قواعد ابن رجب - [00:23:23](#)

نسائل الله سبحانه وتعالى ان يثبت فضيلة الشيخ عبد المحسن الزامل على ما قدم والشكر موصول للاحبة الكرام حاضري هذا اللقاء الى الملتقى باذن الله تعالى في حلقة الاسبوع القادم نستودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته - [00:23:42](#) - [00:24:00](#)